الفهرس

مقدمة 5

الباب الأول : الاختصاص النوعي بين القانون والاجتهاد القضائي 7

- اجتهادات حديثة للغرفة الإدارية حول قرائن ومعايير الاختصاص النوعي 9

- الاختصاص العام للقاضي الإداري 16

الفرع الأول : خضوع بعض أشخاص القانون الخاص لاختصاص القاضي الإداري 17

الفرع الثاني : الأشخاص الخاصة التي تتصرف كأشخاص القانون العام 18

الفرع الثالث : عدم خضوع بعض الأنشطة العمومية لاختصاص القاضي الإداري 19

الفرع الرابع : معايير اختصاص القاضي الإداري 21

الفرع الخامس : حدود اختصاص القضاء الإداري في مواجهة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية 28

الفرع السادس : اختصاص القاضي الإداري ونشاط السلطة الإدارية 30

الفرع السابع : قواعد الاختصاص المتعلقة بمادة المسائل التبعية أو التكميلية 42

الباب الثاني : الخطوط العريضة لتقنية قضاء الإلغاء 55

الفرع الأول : مراقبة مشروعية مقرر نزع الملكية للمنفعة العامة 58

الفرع الثاني : دعوى الإلغاء 70

الفرع الثالث : أوجه الإلغاء في ظل الفصل 20 من قانون 90.41 81

الباب الثالث : المبدأ العام للاختصاص 88

الفرع الأول : عناصر المقتضى العام للاختصاص – أطراف النزاع 89

الفرع الثاني : موضوع النزاع : دور نظرية المرفق العام في مادة الاختصاص 90

الفرع الثالث : تطبيق المقتضى العام للاختصاص 106

الفرع الرابع : مفهوم الوضعية الفردية في نطاق الفصل 8 من قانون 90.41 110

الفرع الخامس : دعوى القضاء الشامل في نطاق الوضعية الفردية من خلال قرار المجلس في الملفين 569 و96/570 113

الفرع السادس : اعتبارات أخرى تتعلق بموضوع القرار الإداري 120

الفرع السابع : القرارات المنفصلة أو القابلة للانفصال 132

الفرع الثامن : اعتبارات تتعلق بالوسائل المثارة لتعزيز الطعن 134

الفرع التاسع : الطريقة التركيبية 134

الفرع العاشر : طرق تطبيق المقتضى العام للاختصاص 145

الباب الرابع : تطبيق الشرط العام للاختصاص 149

الفرع الأول : المرفق العام في نشاط الأشخاص العامة 150

الفرع الثاني : العناصر التي تسمح للاجتهاد القضائي بتبني تكييف المرفق العام بخصوص نشاط خاص 151

الفرع الثالث : النزاعات المتعلقة بنشاط الأشخاص الخاصة 152

الفرع الرابع : نزاعات بين أشخاص عامة وأشخاص خاصة 155

الفرع الخامس : النزاعات المتعلقة بنشاط شخص من أشخاص القانون العام والذي لا يشكل مرفقا عاما 157

الفرع السادس : تطبيق المقتضى العام للاختصاص 158

الفرع السابع : المرافق العامة ذات التسيير العمومي التي يديرها شخص من أشخاص القانون العام 160

الفرع الثامن : الاختصاص في مادة العقود الإدارية 161

الفرع التاسع : تطبيق المقتضى العام للاختصاص 173

الباب الخامس : القاضي الإداري والمشروعية 180

الفرع الأول : الإمكانيات المتاحة للمتضررين من عدم المشروعية 181

الفرع الثاني : وسائل المشروعية 184

الفرع الثالث : القاضي الإداري وقواعد المسطرة والشكل 188

الفرع الرابع : تعليل القرارات الإدارية 190

الفرع الخامس : قائمة المبادئ العامة للقانون 198

الباب السادس : الإثبات وأنظمته المختلفة 201

الفرع الأول : تعريف الإثبات وأهميته 202

الفرع الثاني : الإثبات في الدعوى الإدارية 205

الفرع الثالث : طبيعة الإثبات في المنازعات الإدارية 209

الفرع الرابع : عبء الإثبات أمام القاضي الإداري 210

الفرع الخامس : السياسة القضائية الهادفة إلى نقل عبء الإثبات 213

الفرع السادس : الصيغ المختلفة لممارسة سلطة القاضي 225

الفرع السابع : إشكاليات تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في المادة الإدارية 232

خاتمة 252

لائحة المراجع 253

الفهرس 255